المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الموازنة العامه
٢٧ أيار ٢٠١٥
رقم الملف
رقم التسجيل ١١٢٩

رئاسة الوزراء

للتعميم على مدراء الوحدات
ومحلل الموازنات للمتابعة
٥/٢٧

الرقم ١٣م ٢٠١٥ / ٢٣٨٥٤
التاريخ ٨ / شعبان / ١٤٣٦
الموافق ٢٠١٥/٠٥/٢٦

معالي
سماحة
عطوفة

التزاما بالجدول الزمني لإجراءات إعداد الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وانسجاما مع الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتمهيدا لإعداد بلاغ الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦، ستبدأ دائرة الموازنة العامة في إعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للعام ٢٠١٦ ضمن الإطار متوسط المدى (٢٠١٦ - ٢٠١٨) وذلك بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٦.

للعمل على تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتكم وجداول تشكيلاتكم قبل منتصف شهر تموز القادم ، على أن تتضمن ما يلي:-

١. تقديرات النفقات الجارية للسنوات (٢٠١٦ - ٢٠١٨) مع مراعاة ضبط هذا النوع من الإنفاق وتحسين كفاءته واقتصاره على النفقات الضرورية لضمان حسن سير العمل وتقديم الخدمات الحكومية للمواطنين.

٢. تقديرات النفقات الرأسمالية للسنوات (٢٠١٦- ٢٠١٨) وفقا للتوزيع الآتي:-

أ) النفقات المستمرة.
ب) النفقات الملتزم بها وقيد التنفيذ.
ج) المشاريع الجديدة بحيث تتضمن الكلفة الإجمالية لكل مشروع منها ومدة تنفيذه والإنفاق السنوي المتوقع على هذه المشاريع مع إرفاق دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الكبيرة والمتوسطة (وفقا لنموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد) وذلك بما ينسجم والأولويات الوطنية وفقا لرؤية الأردن ٢٠٢٥ والبرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (٢٠١٦ - ٢٠١٨) الذي سينبثق عن الرؤية والبرامج التنموية للمحافظات.
د) مراعاة توافق المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة الممولة من المنحة الخليجية مع المشاريع الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها مع الصناديق الخليجية بموجب الاتفاقيات الموقعة.

٣. التقيد بالسقوف الأولية المحددة لإعداد مشروع موازنة العام ٢٠١٦ بحيث لا يتم تجاوزها إلا إذا اقتضت المصلحة العامة خلاف ذلك مع ذكر المبررات، وعلى أن تتم مراعاة التوجهات الحكومية الرامية إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده واقتصاره على الحدود الدنيا في ضوء الظروف المالية الصعبة.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٤. تقديرات الإيرادات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠١٦ - ٢٠١٨) بحيث تتضمن الإيرادات الذاتية والدعم الحكومي الجاري والرأسمالي والمنح الخارجية وأي إيرادات أخرى.

٥. تقديرات موازنة التمويل في جانبي المصادر والاستخدامات للوحدات الحكومية للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٨) بما في ذلك الفوائض المتوقع تحويلها للخزينة خلال الفترة المذكورة أعلاه.

٦. مراعاة العمل على تبويب النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية حسب المحافظات.

٧. إبراز البرامج والمشاريع والأنشطة التي تعنى بشؤون الطفل والمرأة وتوزيع المخصصات المرصودة لهذه الغاية حسب البرامج.

٨. أي تعديلات أو تحديثات طرأت على الخطة الإستراتيجية لوزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج ومؤشرات قياس الأداء والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى.

٩. قيام الوزارات والدوائر الحكومية التي بدأت في العمل على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كواجهة عمل واستخدام رئيس بالسير في العمليات اللازمة لإعداد مشاريع موازنتها على نظام الـ (GFMIS).

١٠. إعداد خلاصة لجدول التشكيلات للعام ٢٠١٦ بحيث تتضمن الاحتياجات والوظائف الشاغرة والوظائف التي يمكن إلغاؤها إلى جانب الموظفين المنقولين من وإلى وزارتكم/ دائرتكم/ مؤسستكم.

١١. إرفاق جميع الموافقات اللازمة لنقل الموظفين مع درجاتهم ومخصصاتهم أو دونها لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٦.

واقبلوا فائق الاحتـــرام.

رئيـــس الـــوزراء

الدكتور عبد الله النسور

س ٥/٢٠